الديمقراطية التشاركية : النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

Participatory democracy: The new model to achieve local development in Algeria

عساسي ناصر *
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة
مخبر الأمن القومي الجزائري "الرهانات والتحديات"
assassinacer83@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/10/10 تاريخ المراجعة:2022/10/04 تاريخ القبول:2022/10/05

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع مقاربة التسيير التشاركي كنموذج معاصر لإدارة الشأن العام التنموي المحلي في الجزائر انطلاقا من إشكالية مفادها: كيف يمكن تعزيز التنمية المحلية عبر تطبيقات مقاربة الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن العام المحلي في الجزائر؟

هذه الدراسة أوضحت نظرة السلطات العمومية في الجزائر للتدبير التشاركي كنموذج حداثي من شأنه بعث الحركية التنموية محليا من خلال أدوار مختلف الفاعلين المحليين في إدارة الفعل التنموي في مختلف مراحله في ظل العراقيل المجتمعية التي تعترضه. وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل تطبيقات التسيير التشاركي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر يتطلب إصلاح قوانين الجماعات المحلية والقضاء على العراقيل المجتمعية التي تعترض هذه المقاربة وتوفير البيئة الحاضنة للتطبيق السليم للتدبير المشترك للشأن العام المحلي قصد توفير متطلبات العيش الكريم للساكنة المحلي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية، الفاعلون المحليون، الشركاء الاجتماعيون، التسيير التشاركي، التنمية المحلية.

Abstract

This research study addressed the question of the participatory management approach as a contemporary model of management of local public development affairs in Algeria, from the issue of: How local development can be applied to the participatory democracy approach in the management of local public affairs in Algeria.

This study clarified the vision of the public authorities in Algeria for participatory management as a modern model that revitalizes the local development movement through the roles of the different local actors to challenge the global gesture of local development of the societal obstacles encountered. The study concluded that the activation of the applications of participatory management in the promotion of local development in Algeria requires reforming the laws of local groups and eliminating the societal obstacles that hinder this environment to incubate and dene for four the good application joint management of local public affairs in order to ensure the conditions of a decent life for the local population in Algeria.

Keywords : participatory approach; local actors; social partners; participatory management ; local development.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

يتعلق موضوع هذه الورقة البحثية بدراسة إمكانية الوصول إلى تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عبر إنتهاج النموذج الجديد القائم على التسيير التشاركي، حيث تعتبر التنمية المحلية من الرهانات الرئيسية التي تسعى السلطات العمومية لأي دولة بلوغها عبر كل الأطر والميكانيزمات المتاحة وبالإستفادة من التجارب العالمية والإقليمية الناجحة على رأسها التدبير التشاركي للشأن العام المحلي الذي يعتبر من أهم النماذج المعاصرة في تسيير الشؤون العمومية ووضع السياسات العامة وصنع القرار لمواجهة التأخر التنموي والمشكلات المجتمعية والقضايا المطروحة خصوصا على المستوى المحلي.

من هذا المنطلق، ولمواجهة الإختلالات والصعوبات التي شهدتها العملية التنموية في الجزائر خصوصا على المستوى المحلي عبر التسيير العمومي من طرف الفاعل الرسمي المحلي ممثلا في الجماعات المحلية و مجالسها المنتخبة في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والارتقاء بالخدمات العمومية المقدمة وذلك بصفة منفردة يظهر هذا النموذج الجديد أو ما يطلق عليه في العلوم السياسية " الديمقراطية التشاركية " كأداة معاصرة يمكن من خلالها تعديل وتصحيح النقائص التي خلفها التسيير العمومي في ظل الديمقراطية التمثيلية إلى جانب دفع الديناميكية التنموية المحلية عبر التسيير المشترك للشأن العام المحلي بالتعاون والتشارك والتشاور ما بين الجماعات المحلية والفواعل المجتمعية غير الدولاتية المحلية في مقدمتها المواطن إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحليين، فالعديد من الممارسات العملية في التجارب العالمية أثبتت نجاعة وفاعلية هذا النمط من التسيير في تعزيز التنمية المحلية إعتمادا على الآليات الأساسية التي يقوم عليها كالمشاركة والمساءلة والشفافية.

مما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية للتأكيد على أن المقاربة التشاركية من بين الحلول الحديثة لتجاوز الخلل التنموي في الجزائر والناتج أساسا على هيمنة السلطات العمومية على عمليات التخطيط وصناعة البرامج التنموية المحلية واستبعاد باقي الفاعلين المحليين غير الرسميين حيث أن استيعابها وإشراكها في تسيير الشؤون العمومية المحلية من شأنه الوصول إلى دفع وتحقيق تنمية محلية بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية عبر عمل جواري يضع المواطن في قلب السياسات العمومية ويضمن مشاركته في تسيير الشأن المحلي.

كما تسعى هذه الدراسة تحقيق جملة الأهداف التالية:

_ توضيح رؤية ونظرة النظام السياسي الجزائري لمقاربة الديمقراطية التشاركية.

_ الإضافة التي يمكن أن يقدمها النموذج الجديد لدعم مسار التنمية المحلية في الجزائر.

_ التحديات التي تعترض التطبيق الأمثل لهذا النموذج الجديد.

_ تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها دعم التنمية المحلية عبر إعتماد نموذج التسيير التشاركي

وتطرح هذه الدراسة مشكلة بحثية أساسية تدور حولها جملة من التساؤلات الفرعية وتصاغ هذه الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

كيف يمكن تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عبر مقاربة الديمقراطية التشاركية كنموذج معاصر لإدارة الفعل المحلي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يقتضي موضوع الدراسة الموسوم بـ "الديمقراطية التشاركية: النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر" ضرورة الوقوف على المحاور التالية، فبعد الإطار النظري للدراسة والذي يتطرق لمفهومي الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، يعالج المحور الأول رؤية النظام السياسي الجزائري للنموذج الجديد "الديمقراطية التشاركية"، أما المحور الثاني فيستعرض أدوار النموذج التشاركي الجديد في دفع الحركية التنموية على المستوى المحلي ويعالج المحور الثالث التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

.1- الإطار النظري: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية.

انطلقت الدراسة من مفهومين رئيسيين هما الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

1.1- الديمقراطية التشاركية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية شكل من أشكال تطور الديمقراطية والصيغة المعاصرة والآلية الحديثة لإدارة شؤون الحكم حيثيرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNDU** أنها بُعد من أبعاد الديمقراطية المحلية ويعرفها على أنها نمط حكم يضع مشاركة المواطنين في مركز تسيير الشؤون العمومية، كما تشير إلى جميع الآليات والإجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار، وفق نهجين إثنين من الديناميكيات: **من أسفل إلى أعلى** BOTTOM UP : وتكون ممارسة المواطنين في هذا النهج عبر مشاركتهم من خلال التعبئة الجماعية والمواقف والدعوة والمبادرات التي تستهدف التأثير على صانع القرار بوضع قضية ما حيز جدول الأعمال أو حل مشكلة.
من أعلى إلى أسفل TOP DOWN: أو النهج المؤسساتي في ظل إطار قانوني محدد وهنا تكون المؤسسات العمومية هي المبادرة، تتيح المعلومات وتطرح أو تقرر شكلا من أشكال مشاركة الفرد. (1)

أما الديمقراطية التشاركية المحلية فهي أحقية الشعب في ممارسة السلطة عن طريق آليات المشاركة في صنع القرار المحلي ورسم السياسات العامة المحلية على غرار حرية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنموية، وإشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني المحلي في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية والتكنولوجية بفتح مجال الإطلاع على المخرجات السياسية والإدارية من مداولات و قرارات على مواقع إلكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلية. (2)

وتشير الديمقراطية التشاركية بناء على ما سبق إلى مشاركة الفواعل غير الدولاتية في تدبير الشأن العام الوطني أو المحلي إلى جانب الفاعل الحكومي عبر آليات كالتشاور وإبداء الرأي وذلك وفقا لنمطين إما بمبادرة من المؤسسات

---

[1] إيزابيل دورانت وآخرون، **دليل تكويني لبرنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة على مستوى المجالس الشعبية المنتخبة** برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر، ص 26.

[2] محمد سنوسي، **الديمقراطية التشاركية وو اقع الحوكمة المحلية في الجزائر**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا، العدد الأول، مارس 2018، ص 272.

العمومية عبر آليات محددة مسبقا ومتحكم فيها، أو أن تكون مشاركة دون دعوة إليها عبر أطر محددة تراها الفواعل غير الحكومية مناسبة لتقاسم تسيير الشؤون العمومية مع المؤسسات الرسمية.

2.1- التنمية المحلية.

يعرف معهد البحوث العامة(Public Research Institutes) PRIs التنمية على أنها عملية مواجهة مختلف المشكلات الاجتماعية والتحديات الجديدة والتأخر الذي يتميز بارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بالأساليب والتقنيات العلمية والتكنولوجية(1) وعرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية والجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل موجه محليا لاستثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير، لتعرف ذات الهيئة التنمية المحلية سنة 1964 على أنها العملية التي تعمل على توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية في سياق التنمية الوطنية.

وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية بأنها العمل الاجتماعي الذي يساعد الأفراد في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ والقيام بتحديد الاحتياجات الفردية والجماعية والتعرف على المشاكل المجتمعية ورسم الخطط الكفيلة بسد هذه الحاجات ومعالجة تلك المشكلات، معتمدين إلى حد كبير على الموارد الذاتية واستكمالها عن طريق الخدمات والمساعدات المادية المقدمة من طرف الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع أو الإقليم المحلي.(2)

و إنطلاقا من أفكار بول باران الساعية لإيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق أساسا من الإعتماد على الذات يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها إعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وإقامة قاعدة علمية وتكنولوجية بكل المقتضيات وتكوين المهارات وتأهيل الكادر البشري اللازم لذلك(3) فوفقا لبول باران فإن التنمية المحلية تقوم على الموارد المجتمعية الذاتية للإقليم المراد تنميته من مؤسسات رسمية محلية والإعتماد على مختلف الفاعلين المحليين من تشكيلات المجتمع المدني والمتعاملين الاقتصاديين والخواص.

ويرى الأستاذ جمال زيدان أن التنمية المحلية عملية تراكمية الغرض منها إجراء تحسينات على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي والخدماتي لسكان المجموعة المحلية في حدود لا تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها الميداني(4)فالتنمية المحلية عموما هي عملية تغيير الأوضاع المجتمعية غير الملائمة وإجراء تعديلات وتحسينات عليها قصد تحسين ظروف العيش للفرد بالإعتماد على الجهود الرسمية وغير الرسمية بما ينعكس بالإيجاب على التنمية الوطنية.

---

[1] Eduardo Albuquerque and nother, **Developing National Systems of Innovation**, Edward Elgar publishing , USA, 2015, p16.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث،2006، ص، ص،33، 34.

3 عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، لبنان، مكتبة حسن العصرية ،2014، ص،20.

4 جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص،18.

2- رؤية النظام السياسي الجزائري لنموذج الديمقراطية التشاركية

إن نظرة السلطات العمومية في الجزائر لمقاربة الديمقراطية التشاركية لا تختلف كثيرا عن أغلب الرؤى والتصورات الأكاديمية الغربية والعربية وحتى المنظمات الدولية، حيث ترى أن التسيير التشاركي هو مجموعة الميكانيزمات والإجراءات التي تمكن من رفع درجة إقحام المواطنين في الحياة السياسية وكذا الرفع من دورهم في أخذ القرارات على المستوى المحلي كل ذلك في إطار تسيير الشؤون العامة إلى جانب السلطات الإدارية(1) لتعكس بذلك الديمقراطية التشاركية حسب السلطة وضع المواطن في قلب اهتمامات السياسات العمومية ويكرس حقه في الحصول على المعلومات، كما أنه يضمن مشاركته في تسيير الشأن العام عبر إلزام الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية وتعزيز جوارية عمل السلطات العمومية وقربها أكثر من انشغالات المواطن(2)، وعليه تنطلق أساسا نظرة النظام السياسي الجزائري لمقاربة الديمقراطية التشاركية بأن المجالس المنتخبة على المستوى المحلي لا تعكس التمثيل الكامل لمختلف شرائح المجتمع ولكل المواطنين والذي أفرز ضرورة أن يتم إيجاد آلية جديدة لا تعوض النظام التمثيلي أين يختار المواطن ممثليه في مجالس منتخبة وإنما كآلية تتجاوز العديد من سلبيات الممارسة الإنتخابية ومخرجاتها وتنتقل بهذه المشاركة من المرحلية إلى الدائمية وهو ما تتيحه هذه المقاربة.

وترى الدولة الجزائرية أنه بالرغم من كل الجهود الإستثنائية على المستوى المركزي لوضع الميكانيزمات والأطر القانونية والتنظيمية بهدف التكفل العاجل والناجع بالإنشغالات اليومية للمواطن ودفع الحركية التنموية المحلية إلا أن هذه المجهودات لم ترق إلى مستوى تطلعات الأفراد بفعل تأخر وتعطل مسار الحركية الإقتصادية وتعقيدات أخرى أثرت سلبا على التنمية المحلية للإقليم وعلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.(3)

وبهدف تجاوز الإختلالات السابقة وبعث الديناميكية التنموية محليا ترى السلطات الرسمية في الجزائر أن هذا غير ممكن إلا في ظل تعميق اللامركزية القائمة وإقامة جماعات محلية بمجالس محلية منتخبة صلبة وقوية لتشكل الإطار الأنسب لتطبيق وترقية مقاربة الديمقراطية التشاركية.

وتتطلب عملية إرساء المقاربة التشاركية كنموذج حداثي في إدارة الشأن العام من أجل النهوض بالتنمية المحلية والقضاء على المشكلات المجتمعية والإختلالات المسجلة إصلاحات سياسية مرافقة وهو ما توج بدسترة الديمقراطية التشاركية وإرساء بعض آلياتها وتدعيم فرص وأطر مشاركة الفواعل المجتمعية غير الرسمية في التعديل وهو ما تجسد في النص الدستوري2020[4] الذي أكد في مادته 16 على أن الدولة ماضية في تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية التي تعتبر الفضاء الحاضن لنجاح وفعالية هذا البراديغم.

1 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مجلة الداخلية، عدد شهر فيفري 2018، ص،48،49.

2 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حول اللامركزية، إجتماع الحكومة بتاريخ 13 ديسمبر 2017، ص،02.

3 المرجع السابق، ص، 03.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد82، مرسوم رئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وتمهد الوثيقة الدستورية 2020 لإقامة الفواعل غير الدولاتية للمقاربة التشاركية، إذ نصت الديباجة على أن بناء المؤسسات وتسيير الشؤون العمومية في إطار التحولات الإجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري يكون من خلال مشاركة جميع المواطنين بناء على ما يتمتعون به من ضمانات للحريات في إطار التكريس الديمقراطي بمشاركة جميع الفئات الإجتماعية خصوصا فئة الشباب بنص المادة 06 والتي تشجع الدولة مشاركته في العمل السياسي بنص المادة 73 بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية الكفيلة بتفجير طاقاته وإبداعاته، إلى جانب ضمان حق المشاركة لجميع الفئات من حيث الجنس بإتاحة فرص المشاركة للشباب والرجال والنساء دونما أي تمييز من خلال إدراج الفئات المحرومة وذات الإحتياجات الخاصة1 في إطار التسيير التشاركي،

وعززت الأسس الدستورية 2020 المكانة التي أصبحت توليها السلطة السياسية في الجزائر لمؤسسات المجتمع المدني بإعتبارها شريكا إجتماعيا مهما بإدراج المجتمع المدني في مادة صريحة- المادة 10- والسهر أكثر على تنشيط أدواره في المشاركة في تسيير الشأن العام كركيزة أساسية للنموذج التشاركي من الديمقراطية حسب أحكام المادة 16 حيث تسعى الدولة إلى تحريكه وتشجعيه محليا، وتجلى الإهتمام به بالنص الدستوري بالضمانات الممنوحة لكل منظماته ومؤسساته وتكويناته بداية بإنشاء الجمعيات وتشجيعها خصوصا ذات المنفعة منها على المستويين الوطني والمحلي بنص المادة 53، إلى جانب حرية إنشاء الصحافة بمختلف أنواعها وإختصاصاتها ومجالات أنشطتها سواء الإلكترونية أو التقليدية من دوريات أو صحف بنص المادة 54، إضافة إلى العمل النقابي المتاح والمضمون بنص المادة 69.

وبالحديث عن الشريك الإقتصادي لهذه المقاربة من خلال النص الدستوري 2020 فإنه يعمل على تعزيز وضمان حرية التجارة والإستثمار والمقاولة بنص المادة 61 وهو ما يعني تشجيع إقامة مؤسسات إقتصادية خاصة ورجال أعمال ومال وتجار لإعتبارات عديدة أهمها إضفاء الحركية الإقتصادية وتقليل هيمنة الدولة على هذا المجال والإستفادة من تجارب الخواص وممارساتهم التي تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة.

والجدير بالذكر بأن التعديل الدستوري 2020 جاء بجملة من آليات التشاركية بدعم تظافر جميع مجهوداتها القائمة على الشراكة والإستشارة والتشاور وإبداء الرأي مما يؤدي إلى تعزيز المناخ الديمقراطي والتطبيق الأنجع لهذا النموذج بما يستجيب لمتطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري،

إضافة إلى الحقوق المكفولة بموجب المادة 55 والتي تتيح وصول وحصول وتداول الجميع للمعلومات والوثائق والإحصائيات ذات الصلة بسير أمور حياته اليومية التي تكفل له تقديم ملتمسات إلى الإدارة والإدارة المحلية بنص المادة 77 فرديا أو جماعيا إذا ما تعلق الأمر بالإنشغالات المطروحة محليا ذات المنعة العامة.

وتعكف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على ترقية و تنفيذ سياسية جوارية جديدة على المستوى المحلي لإرساء وإدماج مقاربة تشاركية في برامج التنمية المحلية من خلال لقاء الحكومة الولاة تحت إشعار إنعاش إقتصدي،توازن إقليمي، عدالة إجتماعية بغرض إرساء ثقافة الديمقراطية التشاركية والتأكيد على أدوار

1 تنص المادة72 من التعديل الدستوري 2020 على ما يلي: تعمل الدولة على ضمان إدماج الفئات المحرومة ذات الإحتياجات الخاصة في الحياة الإجتماعية والمشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

الفاعلين المحليين (1) في أي مشروع نهضوي وتنموي على المستوى المحلي على غرار التجارب العالمية الرائدة في هذا الشأن والتي قامت أساسا على إستعاب جميع الأطراف المحلية غير الرسمية في إدارة الفعل التنموي المحلي.

3- أدوار النموذج التشاركي الجديد في دفع الحركية التنموية على المستوى المحلي.

إن الحديث عن دور مقاربة الديمقراطية التشاركية في دفع دينامية التنمية المحلية كنموذج معاصر تبنته الجزائر يعني التطرق إلى الأدوار المختلفة للفاعلين الإجتماعيين غير الرسميين على المستوى المحلي في تنشيط الحركية التنموية إلى جانب الجماعات المحلية عبر مختلف مستويات ومراحل التنمية المحلية.

فالتنمية المحلية كما سبق، تقوم على فلسفة الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي،حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة في جميع مراحلها، في إطار منظم يعبئ ويوظف مختلف الموارد المحلية المتاحة(2) أي أن السعي إلى تحقيق التنمية المحلية يتم عبر إشراك جميع الفواعل المجتمعية المحلية الحكومية وغير الرسمية في الغايات والأهداف المنشودة، فبالإضافة إلى الهيئات العمومية المحلية والمجالس المنتخبة المحلية فإن المشاركة الشعبية ومشاركة مختلف تنظيمات المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص تساهم في ذلك عبر التدبير المشترك لمختلف العمليات التنموية محليا.

ويمكن مشاركة أطراف المجتمع المحلي المختلفة إضافة إلى الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية بواسطة آليات ووسائل مختلفة تتيح المساهمة والمبادرة في مختلف مراحل إعداد ومتابعة وتقويم الخطط والبرامج التنموية وإدارة الشؤون المحلية ذات العلاقة بالشأن التنموي:

1.3- المشاركة في عملية التخطيط:

تشارك الفواعل المجتمعية غير الرسمية على المستوى المحلي في إلى جانب الفاعل الرسمي في عملية التخطيط وتحديد الأولويات التنموية في شتى المجالات المجتمعية محليا ما يتيح صياغة البرامج والسياسات التنموية بدقة تجنبا لعوامل الفشل.

والتنمية المحلية هي عملية يتم التخطيط لها حيث تنطوي على تحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع البرامج والإجراءات وهذا من أجل حل مشكلة مجتمعية معينة أو إتخاذ قرار في موقف معين فالتخطيط حسب **هنري فايول**هو التنبؤ للمستقبل والإستعداد له ويرى البعض أنه جمع الحقائق والمعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال الضرورية لتحقيق النتائج المرغوب فيها (3) فالجماعات المحلية لا تضع سياساتها العامة المحلية بعشوائية ولا تتولى منفردة القيام بهذه الوظيفة حيث لايمنعها ذلك الإستعانة بالمتخصصين (4) من خارج هذه الهيئات العمومية من أفراد أخصائيين أو

---

1 للمزيد من المعلومات عن ترقية المقاربة التشاركية يرجى الإطلاع على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الرابط: http://www.interieur.gov.dz

أطلع عليه يوم 2021/10/05 على الساعة 12:30.

2 أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، ص،14.

3 محمد الفاتح محمود بشير المغربي،أصول الإدارة والتنظيم، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص،67.

4 المرجع نفسه، ص،78.

إستشاريين في جانب من جوانب العملية التنموية نظرا لكفاءتهم وتجربتهم وإطلاعهم وخبراتهم السابقة والذين قد لا تتوفر عليهم ذات الجماعات الإقليمية ومجالسها.

وبالحديث عن المشاركة المجتمعية للقوى غير الرسمية المحلية في الجزائر في عملية هندسة المشاريع والعمليات فإن هذه الأخيرة تظهر جليا عبر الأطر القانونية المتاحة التي تمكنهم من المشاركة في هذه المرحلة المهمة من مراحل التنمية ولعل من أهمها في الظرف الراهن:

إبداء الرأي في بعض المشاريع التنموية :من خلال إبداء الرأي في التحقيقات العمومية[1] للملائمة وعدم الملائمة المفتوحة على مستوى البلديات حيث يدلي المواطن برأيه في سجل مفتوح بخصوص أي آثار جانبية غير مرغوبة لأي مشروع أو لعدم جدوى المشروع من أي ناحية إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية أو صحية أو تهديده للسكينة العمومية وبعد إنتهاء الفترة القانونية المخصصة لذلك يتم دراسة هذه الآراء وتؤخذ في الحسبان في غالب الأحيان.

الحصول على المعلومة : إن دعم الديمقراطية المحلية والوصول إلى تنمية محلية لا يكون إلا بمساهمة فعالة لجميع المواطنين والمواطنات في المشاريع التي تهدف إلى تحسين محيطهم المعيشي وضمان التلاحم الإجتماعي عبر آلية الشفافية وسهولة وحق الوصول إلى المعلومة والإطلاع على كل القرارات المحلية خصوصا على مستوى البلدية حيث أوضحت أحكام المرسوم التنفيذي 16/ 190 (2)كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات الإدارية التي تهم المواطن وحياته اليومية ، فحصول الجمهور على المعلومات يسهم في المشاركة في إبداء الرأي في الخطط التنموية.

سجل الإقتراحات والشكاوي: يسجل المواطنون في هذا السجل المفتوح على مستوى كافة المرافق العمومية بما في ذلك البلديات جميع الشكاوى والإعتراضاتوالإقتراحات الممكنةبخصوص الأوضاع المحلية حيث يعتبر وسيلة إتصال بالمسؤول المحلي لتصحيح الإختلالات المسجلة في عملية إعداد البرامج التنموية.

العرائض والتظلمات: يقدم المواطنون العرائض والتظلمات بخصوص المشاكل اليومية والقضايا المطروحة كإنعدام التهيئة الحضرية مثلا بما يدفعها إلى الإستجابة لها ومعالجتها ضمانا لتوفير متطلبات الحياة اليومية للساكنة، وهو ما يعتبر مشاركة مهمة قد تجعل السلطات المحلية تعيد حساباتها في عملية التخطيط.

ويلعب المجتمع المدني بما يعكسه من ثراء وتعدد محليا في الجزائر من جمعيات ولجان أحياء وغيرها، وتتعدد مجالات عمل المجتمع المدني الثقافية والبيئية والرياضية والخيرية بإشتماله جميع شرائح المجتمع العمرية و النوعية

1التحقيق العمومي هو إبداء رأي من طرف الجمهور بخصوص ملائمة وعدم ملائمة بعض المشاريع وكذلك تأثيرها على البيئة والمحيط، وعلى سبيل المثال يمكن الإطلاع على مايلي:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 39،مرسوم تنفيذي رقم 207/05 المؤرخ 2005/06/04 المحدد لشروط وكيفيات فتح وإستغلال مؤسسات التسلية والترفيه.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 34،مرسوم تنفيذي رقم 145/07 المؤرخ 2007/05/19 المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 190/16 المؤرخ 2016/06/30 المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

من أطفال وشباب ونساء، يمكن إبـراز دوره في عملية التخطيط لتحقيق التنمية على المستوى المحلي في الجزائر والمساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى المحليمن خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه، يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ إستراتيجيات أهمها الرصد والمراقبة(1)، حيث أن حق الاطلاع والحصول على المعلومات من طرف فعاليات المجتمع المدني المحلي في الجزائر يساهمفي الإطلاع على السياسات التنموية المحلية المقترحة وإبداء الرأي حيالها سواء بالقبول أو التعديل والتقويم أو بالرفض إضافة إلى الضغط على السلطات المحلية والمدافعة من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها بإستخدام الأدوات المتاحة والمعترف بها التي تكفل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للساكنة بما يشكل تدخلا وبصفة تشاركية في التخطيط صنع القرار المحلي.

2.3 - المشاركة في عملية التنفيذ

يظهر دور الفواعل المحلية غير الرسمية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية من خلال المساهمة المادية بالعتاد والعمل والتمويل، أو المساهمة المعنوية من خلال المواقف غير المعارضة لها، هذا ما يساعد على تقليل التكاليف وتنامي نسبة نجاح هذه المشاريع.

ويلعب المجتمع المدني أدوارا مهمة في مرحلة التنفيذ من خلال المساهمة في العملية التنموية عبر تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها (2) ،أين إنتشرت عبر كامل الأقاليم الوطنية الحملات التطوعية للعديد من الجمعيات المحلية الناشطة في مجال البيئة والمحافظة عليها، أسفرت هاته الحملات على القضاء على مختلف النقاط السوداء للنفايات والأوساخ وأعطت منظرا لائقا لهذه المدن والأقاليم كما ساهمت بعض مكونات المجتمع المدني وفقا لآلية المساءلة أو إبداء الرأي في التأثير على إقامة برامج تنموية في العديد من المناطق في الجزائر وفي جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية عن طريق تقديم مقترحات أو إعتراضات في التحقيقات العمومية مما ساعد على تحسن الإطار الإجتماعي والإقتصادي لمواطني هذه الأقاليم .

ويبرز هنا جليا أيضا دور القطاع الخاص المحلي والدعم الكبير الذي يقدمه للقطاع العام والجماعات المحلية من خلال مايقوم به في جميع أبعاد التنمية المحلية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية وغيرها، حيثأصبح القطاع الخاص في الجزائر فاعلا ضروريا أكثر من أي وقت مضى نظرا لإتساع وتغير أدوار الدولة والجماعات المحلية وبروزه كفاعللا يمكن إستبعاده في التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية خصوصا في تدبير المرافق العمومية المحلية عبر مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال تمكينه عبر آلية المشاركة في تسيير المرافق العمومي(3) المحلية سواء الولائية أو البلدية على تعدد أشكالها من حدائق عمومية وأسواق للجملة ودور للحضانة ومصالح عمومية كالنظافة العمومية

1 محمود كيشانه،**المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصطلاحية وإختباراته التاريخية**، الطبعة الأولى، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017 ص، ص،111،112.

2 محمود كيشانه، مرجع سبق ذكره، ص 111.

3 بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**، الطبعة الأولى، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2015، ص74.

والنقل المدرسي وتسيير المياه الصالحة للشرب ، ليساهم بذلك في تحسين الإطار المعيشي وجودة الخدمة المقدمة وبالرجوع إلى أحكام المرسوم التنفيذي المتعلق بتفويضات المرفق العام(1) فإنه حدد الأنماط الأربع التالية في تسيير المرافق العمومية وهي نفس الأنماط التي حددها قانون الصفقات العمومية :

الإمتياز: تعهد السلطة المفوضة للمفوض له إما إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضروريـة لإقامة المرفق العام واستغلاله وإما تعهد له فقط بالإستغلال، يستغل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته تحت مراقبة السلطة المفوضة ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستخدمي المرفق العام، يمول المفوض له الإنجاز وإقتناء الممتلكات وإستغلال المرفق العام بنفسه،وتبلغ مدة التفويض في عقود الإمتيازثلاثون سنة قابلة للتجديد مرة واحدة لا تتعدى أربع سنوات .

الإيجـــار: تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير مرفق عام وصيانته مقابل إتاوة سنوية يدفعها لها ويتصرف المفوض له حينئذ لحسابه وعلى مسؤوليته ، تمول السلطة المفوضة بنفسها إقامة المرفق العـام،ويدفع أجر المفوض من خلال تحصيل الأتاوى على مستعملي المرفق، وتبلغ مدة التفويض في عقود الإيجارخمسة عشر سنة قابلة للتجديـد مرة واحدة لا تتعدى ثلاث سنوات.

الوكالـة المحفزة: تعهـد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير وصيانة المرفق العام ويقوم المفوض له بإستغلال المرفق لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها إقامة المرفق العام وتحتفظ بإدارته ،وتبلغ مدة التفويض في عقود الوكالة المحفزة عشرة سنوات قابلة للتجديـد مرة واحدة لا تتعدى سنتين .

التسيير: تعهد السلطة المفوضة للموض له بتسيير أو بتسيير وصيانة المرفق العام، ويستغل المفوض له المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها المرفق العام وتحتفظ بإرادته، ويدفع أجـر المفوض له مباشرة من السلطة المفوضة بواسطة منحة تحدد بنسبة مئوية من رقم الأعمال تضاف إليها منحة إنتاجية ، وتبلغ مدة عقد التسيير خمس سنوات غير قابلة للتجديد .

وبالرجوع إلى قانون الصفقات العمومية الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام 2247/15 الذي تضمن جملة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مقاربة الديمقراطية التشاركية والتي تشكل دعامة أساسية لعمل القطاع الخاص كفاعل أساسي في تنمية المناطق المحلية فإن المتعاملين الخواص على تنوعهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين والمؤسسات والشركات والمقاولات يأخذون على عاتقهم تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التنموية المحلية في مختلف المجالات المجتمعية إستجابة لحاجيات الأفراد.

وتعززت مختلف أدوار الفاعلين المحللين وعلى رأسهم الأفراد والشركاء الإجتماعيون والمتدخلون الإقتصاديون خلال الأزمة الصحية كوفيد 19 من خلال الإسهام بصفة مباشرة في التزويد بالأجهزة والعتاد الطبي والمساعدات الغذائية للمتضررين وهو ما ساهم في التخفيف من الضغط على السلطات العمومية ومجابهة الوباء العالمي

1الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48،المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويضات المرفق العام .

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 40، المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ 2015/09/16المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المادة 05.

2.3 - المشاركة في عملية المتابعة والتقويم

وهذا من خلال تقديم الإقتراحات والإعتراضات المتعلقة بالمشاريع والبرامج التنموية عبر مختلف الوسائط كوسائل الإعلام المحلي وجلسات الإستماع بخصوص هذه المشاريع بغرض التقويم والتقييم وإكتساب الخبرات قصد الإستفادة مستقبلا.1

غير أن المشاركة السابقة لمختلف الفاعلين المحليين في مختلف مراحل ومستويات التنمية المحلية يصطدم بالعديد من العراقيل والتي تجعل من المقاربة التشاركية لا تلعب الدور المنتظر من إعتمادها في عملية دعم التنمية المحلية وتحقيق المصلحة العامة وهو ما يقودنا إلى التطرق إلى التحديات التي تعترض إعمال هذه المقاربة في الجزائر.

4- التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يعترض تطبيق الديمقراطية التشاركية كنموذج جديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر والإستجابة لمتطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري جملة من التحديات والتي إنعكست بالضرورة سلبيا على واقع التنمية المحلية وأنتجت جملة من الإختلالات والمشاكل المجتمعية:

1.4- التحديات التنظيمية

تعتبر التحديات التنظيمية من أكبر العوائق التي تواجه تطبيق هذا النموذج الجديد،والتي أضحت تشكل سمة أساسية للجماعات المحلية في الجزائرية،ويكمن التحدي التنظيمي الأول في ضعف دور المجالس المحلية المنتخبة فيما يكمن التحدي الثاني في إنعدام جدية وفعالية التخطيط المحلي(2) والتأثير الكبير الذي تلقيه عدم كفاءة المنتخبين المحليين على عمليات التخطيط والذي يظهر جليا في صورة نمطية ملاصقة للتسيير العمومي للشؤون العامة محليا في الجزائر.

كما أن هيمنة التنظيم المركزي القائم في الجزائر من أكبر معوقات إقامة الديمقراطية التشاركية على مستوى الإدارة المحلية، في الوقت الذي يفترض أن تجسد اللامركزية ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل عبر تفعيل المشاركة الشعبية ومختلف أدوار المجموعات المحلية المستهدفة من البرامج التنموية لتحقيق التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية كل إقليم في الجزائر(3)حيث تخضع الجماعات المحلية في الجزائر إلى التبعية وفي حدود قصوى في عملها الإداري للسلطات المركزية ولا تتمتع بالإستقلالية إلا في صورة شكلية وفي مجالات محددة وما يعزز هذا الطرح هو التبعية المالية للبلديات إلى الدولة.

2.4- التحديات السياسية

من معالم الحياة السياسية في الجزائر عدم وجود لأي قوى سياسية وإجتماعية تتجاوز إرادة الدولة وهيمنتها، وهو مايفرغ القواعد القانونية والنصوص التشريعية المتعلقة بالمشاركة السياسية لمختلف الأطراف والتنظيمات غير الرسمية

1 حجاب عبد الله، **التنمية المحلية النظريات، الإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد السادس، جوان ،2017، ص-ص،363،364.

2جمال زيدان،مرجع سبق ذكره، ص- ص،130،131.

3سيد سالم عرفة، إتجاهات حديثة في إدارة التغيير، الراية ،2012، ص، 176.

من دلالاتها ومحتوياتها الموضوعية وتتجسد هيمنة النظام السياسي الجزائري وهيآته المحلية على التكوينات المدنية تأسيسا وتمويلا وإدارة ومبادرة ، وعدم قدرتها على الحركة الذاتية والفعالة والحرة والمؤثرة في المجتمع من دون رقابة لها من جانب الدولة وليس مسموحا بوجود أي مشروع فردي أوحركة لتنظيمات المجتمع المدني خارج إرادة النظام السياسي ومؤسساته على المستوى المحلي وإلا آل بهم المآل في دائرة العمل غير المشروع والعصيان وتجاوز الحدود والضوابط التي حددها النظام السياسي الجزائري(1) مما جعل مشاركة الأطراف غير الرسمية خصوصا على المستوى المحلي محدودة في تدبير الشأن المحلي بإستثناء بعض الأقاليم حيث تشهد مشاركة شكلية لا تخرج عن نطاق دعم ومساندة القرارات العمومية والسياسات العامة التي تصنعها السلطات المحلية.

3.4- التحديات الإجتماعية

يعتبر ضعف التنشئة الإجتماعية والسياسية من أهم العوامل التي ساهمت في سلبية المواطن الجزائـري وعدم مبادرته إلى المشاركة الجدية في العمل السياسي في المجتمع الجزائري، ما وقف عاملا في أزمة المشاركة السياسية، ويـبرز إبتعـاد المواطن الجزائــري للأسباب والمظاهر التالية:

ـ إختلال الموازين بين الحق والواجب، وذلك بإسراف المواطن في المطالبة بالحق وتقصير في أداء الواجب مما أدى إلى إتساع الهوة بينهما.

ـ إهتزاز قيمة العمل بصفة عامة فقد أصبح العمل مجرد وسيلة للحصول على الأجر دون التفكير في العائد الإجتماعي والإقتصادي وكرس الإنعزال والإنطواء الفردي عن أي مشاركة في تدبير الشأن العام.

ـ ضعف الثقة بين الفرد والسلطة بسبب الوعود الكثيرة التي تجد السلطة نفسها لا تستطيع الوفاء بها، وعدم الصراحة بين المواطن والإدارة في العديد من المسائل والحقائق.

ـ اللامبالاة والشك في مجال الحراك الإجتماعي والإغتراب والإتكال على السلطات العامة.(2)

يضاف إلى ما سبق إقصاء ذوي المهارات المرتفعة وهجرة الأدمغة حيث أن هجرة الجزائريين وفي مقدمتهم الشباب أحد أعراض إقصاء الفرد الجزائري صاحب المهارات المرتفعة، وقد حددت الأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية من بينها الجزائر وهي: المداخيل المتخلفة،والإقتصادات القائمة على المحسوبية والمحاباة، والإفتقار إلى حرية التعبير السياسي وقد أعاقت كل هذه الأسباب المشاركة السياسية للمواطن الجزائري خصوصا الشباب، حيث شهدت الجزائر أحد أعلى معدلات الهجرة للكفاءات الوطنية في شتى الميادين وكشفت عدة دراسات إستقصائية عن تزايد أعداد الساعين منهم إلى الهجرة.(3)

4.4- التحديات التقنية

يشكل التحدي التقني خصوصا عـدم التحكم في التقنيات الحديثـة الناتج عن التقـدم المعـاصر في تقنيات الإتصـالات والمعلومات تحديا وعبء إضافيا يزيد من التأثير على مستويات المشاركة السياسية للبلدان النامية بما

1أنور أبو طه وآخرون ،**مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين** ، الطبعة الأولى، بيروت، جسور للترجمة والنشر ، 2016 ، ص_ص 64،61

2دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، الطبعة الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2017، ص110.

3 أنظر تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2016، ص 131.

في ذلك الجزائر بحيث أن جهل وسوء إستعمال التقنيات الحديثة في سبيل تحقيق مستويات عالية ودائمة من المشاركة السياسية والمساهمة في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات يؤدي إلى تعميق درجة العزوف واللامبالاة السياسية للمواطن الجزائري وعدم إمكانية التعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية لا بمظهرية(1) والملاحظ في الجزائر أن نوعية الخدمات التقنية المقدمة عموما لاسيما سرعة تدفق الأنترنيت يشكل فجوة رقمية وعائقا تقنيا آخر يعقد من تطبيق المقاربة التشاركية من خلال صعوبة الحصول على المعلومات بمختلف أشكالها مما يعرقل المشاركة وإبداء الرأي في صنع القرار المحلي.

5.4- التحديات الثقافية

يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر ثقافة خضوعية رعوية ترتكز على القوة والإقصاء، ولا تتضمن قيما كالتسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة ، وهذا راجع كما يرى الأستاذ مصطفى حجازي في كتابه " التخلف الإجتماعي" سيكولوجية الإنسان المقهور إلى السمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما في ذلك الفرد الجزائري وهي الشعور بالدونية التي تشجع على شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد والشعور بالشك والحذر من الآخر(2)

يضاف إلى جملة المعوقات السابقة التي تحول دون المشاركة الإيجابية والفعالة للجهات غير الرسمية عدم توافر أطر وميكانيزمات واضحة لمشاركة هذه الأطراف بالرغم من دسترة مقاربة الديمقراطية التشاركية، حيث أثر غياب قنوات واضحة تسمح وتسهل مساهمة الفواعل غير الحكومية في تسيير الشأن العام الوطني والمحلي وصنع القرار والسياسات العامة في إستبعادها وعدم تمكينها كأطراف فاعلة في هذه الشراكة من آليات المشاركة المتعددة للنموذج التشاركي.

الخاتمة:

بعد ضبط وتحديد الحواجز والعوائق التي تعترض إدماج مختلف فواعل هذه المقاربة وتحول دون فعالية ونجاعة التسيير التشاركي المحلي بفعل غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية وضعف إستراتيجيات تعبئة الفاعلين المحليين(3) يمكن تقديم إستراتيجيات تساعد على تفعيلها للإرتقاء بالمستوى الإجتماعي والمعيشي للمواطن وصولا إلى تحقيق تنمية محلية تقضي على مشاكله وتستجيب لمتطلباته.

ـ إدماج المقاربة التشاركية وتحقيق حكامة التسيير المحلي: من خلال تعزيز الحوار والشراكة مع مختلف الأطراف المحليين غير الرسميين فالوصول إلى تنمية محلية يعني القدرة على الكفاءة في تنظيم وتعبئة مختلف الفواعل(4) وتوسيع المجالات على المستوى المحلي التي تمكن من اللجوء للتدبير المشترك المحلي وهذا عبر إستصدار قانون الديمقراطية التشاركية الذي من شأنهتشجيع التدبير التشاركي للشأن العام المحلي وتعزيز اللامركزية القائمة والذي سيتضمن

1 **التنمية المستديمة في الوطن العربي بيع الو اقع والمأمول**، سلسلة إصدارات جامعة الملك عبد العزيز، 2006، ص91.

2عمر عبد الله مرزوقي، فايزة ميلود صحراوي، **الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر** - إشكالية العلاقة، مجلة العلوم السياسية، ص،ص،39،40.

3 الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الرابط: http://www.interieur.gov.dz أطلع عليه يوم 2021/10/05 على الساعة 15:20.

4بوحنية قوي ، مرجع سبق ذكره ،ص107.

بالتفصيل رؤية النظام السياسي الجزائري لمفهوم المقاربة التشاركية وسبل إرسائها وآلياتها التي تسمح وتفعل الشراكة بين الجماعات المحلية والفواعل غير الرسمية.

ـ إصلاح قانون الجماعات المحلية: إن تبني نظرة شاملة ومندمجة للجماعات المحلية سيكون الإطار الأنسب لتعزيز دورها في تنمية إقليمها بالتعاون مع باقي الفاعليين في المجتمع ما من شأنه إضفاء الوضوح والعقلانية في تقاسم الصلاحيات العمومية ويضمن تنسيق العمل العمومي، مع ضرورة مراعاة مدها بالصلاحيات الكاملة والإختصاصات التي لها علاقة مباشرة بتسيير الشأن المحلي والتكفل بإهتمامات المواطنين(1)على أن لا يتعارض في جانبه المتعلق من إرساء هذا النموذج الجديد مع قانون الديمقراطية التشاركية المزمع إستصداره مستقبلا.

ـ القضاء على التعقيدات الإدارية والبيروقراطية: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية للقضاء على الفساد في الإدارة المحلية وإعتماد الشفافية وحرية الحصول على المعلومات من قبل مختلف الفواعل المجتمعية المحلية غير الرسمية(2)حيث أن هذه التعقيدات الإجرائية كانت ولازالت العامل الرئيس في عرقلة وإستبعاد أدوار وتدخلات ممكنة للفاعليين المحليين هي في حاجة ماسة إليها لتدارك الخلل التنموي.

ـإتاحة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة: تساعد الإمكانيات التكنولوجية ووسائل الإعلام والإتصال الحديثة وشبكات الأنترنيت ومختلف الوسائط الإجتماعية على إقامة الحكومة الإلكترونية التي تهتم بقضايا مجتمعية أساسية فالديمقراطية الإلكترونية تعالج موضوعات الديمقراطية ومشاركة الأفراد في عملية المحاسبة والمساءلة من خلال البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء الجماعات المحلية المتاحة عبر شبكات الأنترنيت ووسائل الإعلام والتكنولوجيا3 وعليه أصبح من الضروري لإنجاح التسيير التشاركي ليس فقط توفير الأرضية الرقمية بل تقديم الضمانات لفعالية وكفاءة هذه المشاركة من طرف الأفراد بدون أي إستثناء.

ـ تغيير الثقافة السائدة لثقافة جديدة هي الثقافة الديمقراطية التشاركية: التي تتركز حول التمكين وبناء القدرات والإبداع قصد التأثير والمشاركة والمساهمة في صنع السياسات العمومية الوطنية والمحلية ،وأن أي إصلاح يتطلب إصلاحا ثقافيا في البداية، فالثقافة التشاركية تساعد على الإبداع والإنتاج، ومن شأنها تجاوز حالة الإغتراب والعزوف واللاإهتمام من الفرد الجزائري وباقي الفواعل المجتمعية عن المشاركة في العملية التنموية خصوصا على المستوى المحلي نظرا للإضافة الكبيرة التي من الممكن تقديمها عبر آليات المساهمة وإبداء الرأي والمشاركة والمساءلة4 كما أن هذه الثقافة لايمكن أن تسود إلا في ظل مجتمع مفتوح يقبل بالآخر ويرفض الإقصاء ويتيح تمكين الجميع.

1أنظر مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حول اللامركزية ، إجتماع الحكومة بتاريخ 2017/12/13.

2 بوحنية قوي، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

3 سمية بومروان، **الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية / دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والإقتصاد، 2014، ص28.

4 بلعسل محمد ، بوعيسي عزة ، **دور الثقافة التشاركية في تطوير أداء القطاع الحكومي(حالة الجزائر)**، مجلة البحوث السياسية والإدارية،جامعة الجلفة العدد11، 2017، ص 230.

ختاما فإن بلوغ فعالية التسيير التشاركي للفعل التنموي المحلي وضمان الإستجابة للمتطلبات الشعبية وضمان العيش الكريم للمواطنين لا يتأتى سوى بفعل إرادة سياسية حقيقية لإرساء التطبيقات التشاركية عبر قواعد قانونية واضحة في ظل بيئة ثقافية وإدارية وإجتماعية وإقتصادية حاضنة وفاعلين محليين يتقدمهم المواطن بمختلف شرائحه وجميع منظمات المجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص كشركاء لهم دورهم الفعال والإيجابي في أي مشروع تنموي نهضوي محليا في الجزائر.

قائمة المراجع

أ / باللغة العربية:

1_ القوانين والمصادر:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد82، مرسوم رئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 40، المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ 2015/09/16المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 190/16 المؤرخ 2016/06/30 المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48 ، المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويضات المرفق العام .

- إيزابيل دورانت وآخرون، دليل تكويني لبرنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،الجزائر.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مجلة الداخلية، عدد شهر فيفري 2018.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حول اللامركزية، إجتماع الحكومة بتاريخ 13 ديسمبر 2017.

2_ الكتب:

- بوحنية قوي،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى 2015.

- زهيرالكايد،الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنميةالإدارية،القاهرة،2003.

- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ،2006.

-عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2014.

-جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2014.

-محمد الفاتح محمود بشير المغربي،أصول الإدارة والتنظيم، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2016.

-محمود كيشانه،المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصطلاحية وإختباراته التاريخية، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2017.

-سيد سالم عرفة، إتجاهات حديثة في إدارة التغيير، الراية ،2012.

-أنور أبو طه وآخرون ،مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين ،جسور للترجمة والنشر ،بيروت ،الطبعة الأولى ، 2016 .

- دريس نبيل، الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،الطبعة الأولى، 2017

- التنمية المستديمة في الوطن العربي بيع الواقع والمأمول، سلسلة إصدارات جامعة الملك عبد العزيز، 2006.

-سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية / دراسة مقارنة، مكتبة القانون والإقتصاد، الرياض،الطبعة الأولى، 2014.

3_ **الأطروحات:**

-أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.

4_ **المجلات:**

- محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي برلين، ألمانيا، العدد الأول، مارس 2018.

-حجاب عبد الله، التنمية المحلية النظريات، الإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد السادس، جوان ،2017.

- عمر عبد الله مرزوقي،فايزة ميلود صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر إشكاليةالعلاقة، مجلة العلوم السياسية.

-بلعسل محمد ، بوعيسي عزة ، دورالثقافةالتشاركية في تطوير أداء القطاع الحكومي(حالةالجزائر)،مجلة البحوث السياسية والإدارية،جامعة الجلفة العدد .2017.

5_ **التقارير:**

تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2016.

6_ مواقع الأنترنيت:

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

أ / باللغة الفرنسية:

Eduardo Albuquerque and nother, Developing National Systems of Innovation, Edward Elgar publishing, USA, 2015.